باشر الرئيس الأميركي جو بايدن تنفيذ وعوده الانتخابية، مع اتخاذه مساء الخميس، قراراً بوقف دعم التحالف السعودي ـ الإماراتي في اليمن، في ضغط لوقف الحرب هناك. لكن بايدن تمسك بمبدأ «حق السعودية في الدفاع عن ارضها وشعبها»، وهو ما قوبل بترحيب الرياض والحكومة اليمنية

بايدن يضغط لإنهاء حرب اليمن

وقف الدعم الأميركي للعمليات الحربية وشكوك حول انعكاسات سريعة

يعوّل الحوثيون على رفع الولايات المتحدة للجماعة من لوائح الإرهاب (فرانس برس)

للحديث تتمة...

القضية الفلسطينية على الرف

نضال محمد وتد

لم تكن صدفة أن الخطاب الأول للرئيس الأميركي جو بايدن حول سياسته الخارجية، خلا من أي إشارة للقضية الفلسطينية، أو لمكانتها على سلم أولوياته. يبدو هذا الخطاب بمثابة طمأنة من الإدارة الديمقراطية الجديدة في البيت الأبيض لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بأن الإدارة الجديدة لن تعمد، في المرحلة القريبة على الأقل، إلى الخوض في صدام أو مواجهة مع دولة الاحتلال وسياسة المستوطنات التي لم تتوقف يوماً منذ العام 1967. يعني هذا أن سياسة مسابقة الزمن التي أطلقتها حكومة الاحتلال في إعلان مناقصات بناء جديدة وبدء مشاريع استيطان، آخرها محاولات بنيامين نتنياهو عرض استئناف الاستيطان في محيط القدس، مقابل موافقة عضو الكنيست اليميني بتسليئيل سموطريتش الاصطفاف في قائمة واحدة مع الفاشي إيتمار بن غفير، هي مجرد نقطة من بحر في الخطط الاستيطانية المقبلة بعد الانتخابات، سواء كان نتنياهو الفائز فيها، أو خصمه المنشق عنه غدعون ساعر. خطاب بايدن يعني أيضاً وضع القضية الفلسطينية جانباً، وفي أدنى مرتبات الاهتمام الأميركي لعامين مقبلين على الأقل. ريثما ينتهي بايدن من ترتيب أوراقه في الولايات المتحدة، وإصلاح الأضرار التي سبّبتها سياسات سلفه دونالد ترامب للولايات المتحدة في مختلف بقاع الأرض، من الصين شرقاً وحتى أوروبا، مروراً بمسألة مواجهة روسيا، واعتماد سياسة جديدة في محاولة لاستعادة الولايات المتحدة أدوارها ومكانتها الدولية.

في غضون ذلك، لن يكون مجافياً للحقيقة أو الصواب القول إن هشاشة الفلسطيني نفسه، سينتظر هو الآخر على الأقل حتى نتائج الانتخابات الفلسطينية على مراحلها الثلاث، من دون أن يبدو في الأفق أي تصور فلسطيني جديد للمرحلة المقبلة.

سواء على صعيد المشهد الفلسطيني الداخلي للنتائج المحتملة والممكنة للانتخابات، وما قد تكون لها من تداعيات وارتدادات في حال لم تكن مقبولة من أحد الأطراف، أو جاءت بمفاجأة لم تكن في الحسبان، هذا إذا افترضنا فعلاً إزالة كافة العوائق التي قد تعرقل إجراء الانتخابات. وقد تكون هذه العراقيل داخلية فلسطينية، وقد تكون إسرائيلية، خصوصاً في ما يتعلق بحق الانتخاب للفلسطينيين من سكان القدس المحتلة عام 1967. تمكّن الفلسطينيون، سواء بفعل منهم أم بفعل الظروف الدولية وسقوط ترامب، من تخطي مرحلة «صفقة القرن»، لكن قطار التطبيع المنطلق بسرعة وقوة كبيرتين، يهدد بدفن القضية الفلسطينية تحت عجلاته.

عدن، واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد أشهر من الترقّب، خرج الرئيس الأميركي جو بايدن، بموقف الإدارة الأميركية الجديد تجاه اليمن، داعياً إلى إنهاء الحرب فيه. هذا الموقف لقي ترحيباً من السعودية والحكومة اليمنية والحوثيين، في انتظار المرحلة المقبلة، المفترض أن يتمّ تزخيم المسار السياسي فيها، وهو ما أظهره بايدن، بالكشف عن تعيين الدبلوماسي تيموثي ليندركينغ، الخبير في الشؤون الخليجية، مبعوثاً أميركياً لليمن. وفي خطاب ألقاه في مقرّ وزارة الخارجية، مساء أول من أمس الخميس، الأول له حول السياسات الدولية لإدارته، قال بايدن: «نعزّز جهودنا الدبلوماسية لإنهاء الحرب في اليمن، التي تسببت بكارثة إنسانية واستراتيجية»، مشدّداً على أن «هذه الحرب يجب أن تنتهي». وأعلن إنهاء «كل الدعم الأميركي للعمليات الهجومية في الحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة». لكنه جدّد دعم بلاده للسعودية، مشيراً إلى أن «السعودية تواجه هجمات صاروخية وهجمات أخرى من قوات تدعمها إيران، سنساعد السعودية في الدفاع عن أراضيها وشعبها». ومن المقرر أن تلقي واشنطن عقداً مثيراً للجدل لبيع الرياض «ذخائر دقيقة»، وهي صفقة أقرّها الرئيس السابق دونالد ترامب.

وأبدت الرياض ترحيبها بموقف بايدن، فأكد وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، أمس الجمعة، أن خطاب بايدن «تاريخي». وكتب في تغريدة على «تويتر»: «نتطلّع إلى العمل مع أصدقائنا في الولايات المتحدة لإنهاء النزاعات ومواجهة التحديات، وسنواصل العمل مع أصدقائنا في أميركا كما فعلنا طوال سبعة عقود».

من جهته، أكد مصدر مسؤول لوكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، على موقف السعودية «الثابت في دعم التوصل لحلّ سياسي شامل للأزمة اليمنية»، مشدّداً على تطلع الرياض إلى «العمل مع إدارة الرئيس بايدن في سبيل التوصّل إلى حل سياسي شامل في اليمن». وفي تغريدة على «تويتر»، كتب نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان: إنّ «المملكة تؤكد استمرار دعمها للجهود الدبلوماسية للتوصّل لحلّ سياسي شامل في اليمن». وجدد استمرار دعم بلاده «للشرعية اليمنية سياسياً وعسكرياً في مواجهة الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران في كل الجبهات وبكل حزم». وأضاف «نتطلّع إلى مواصلة العمل مع شركائنا الأميركيين لتخفيف الوضع الإنساني وإيجاد حل للأزمة اليمنية».

بدوره، اعتبر وكيل وزارة الإعلام بالحكومة اليمنية محمد قيزان، عبر «تويتر»، أن «العالم قرية صغيرة بفضل وسائل الإعلام، والجميع يعرف أنكم (في إشارة للإمارات) ما زلتم في اليمن». وأضاف: «اسحبوا جنودكم من سقطرى (جنوب شرق) وبلحاف (في محافظة شبوة /جنوب)، وميون (جزيرة / غرب)، وأوقفوا تسليح الميليشيات». وطالب قيزان، السلطات الإماراتية بدعم الشرعية والحكومة اليمنية بصدق. وكان قيزان يرد على إعلان وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، أول من أمس الخميس، أن بلاده أنهت تواجدها العسكري باليمن. وذكر قرقاش عبر «تويتر»، أن بلاده أنهت تدخلها العسكري باليمن في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد دقائق من قرار بايدن، بإنهاء دعم بلاده للحرب اليمنية في حال فاز بالانتخابات الرئاسية الأميركية.

بدورها، رحّبت الحكومة اليمنية بخطاب الرئيس الأميركي، تحديداً لجهة «التأكيد على أهمية دعم الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة اليمنية». وجددت «التزامها التام بالعمل مع تحالف دعم الشرعية وأعضاء المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سياسي يجلب السلام الشامل والمستدام في اليمن». ورحبت أيضاً بتعيين ليندركينغ، ووصفته بـ«خطوة أخرى مهمة تتخذها الولايات المتحدة ضمن مساعيها الداعمة والمساندة للحكومة والشعب اليمني لإنهاء الحرب التي أشعلتها مليشيا الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران».

وكان الحوثيون قد رحبوا مساء الخميس بقرار إدارة بايدن. وقال أحد قياديهم، حميد عاصم في حديث لوكالة «فرانس برس»: «نتمنى أن يكون (وقف مبيعات الأسلحة) مقدمة لاتخاذ قرار وقف الحرب على اليمن، وأن يكون مقدمة لاتخاذ موقف قوي في مجلس الأمن لصالح وقف العدوان»، مضيفاً «نحن نتفاءل بذلك». بدوره، كتب المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام في تغريدة على «تويتر»، أن «السلام الحقيقي لن يكون قبل وقف العدوان ورفع الحصار»، معتبراً أن «صواريخ اليمن هي للدفاع عن اليمن والعدوان».

المعركة مستمرة

على الرغم من إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن وقف الحرب في اليمن، إلا أن مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض جيك سوليفان أوضح، أول من أمس الخميس، أن إنهاء الدعم الأميركي لعمليات التحالف الذي تقوده السعودية لا يشمل جهود مكافحة فرع تنظيم «القاعدة» في المنطقة، وتمكن التنظيم من التحرك في اليمن بدءاً من عام 1998، ما دفع الولايات المتحدة إلى تقديم دعمها للسلطات اليمنية، خصوصاً بعد الهجوم على المدمّرة «يو اس اس كول» في ميناء عدن، في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2000، والذي أعلن تنظيم «القاعدة» مسؤوليته عنه.

تراجع نفوذ «القاعدة»
الأمم المتحدة تؤكد اعتقال باطرفي

كشف تقرير للأمم المتحدة، مساء الخميس، عن اعتقال زعيم فرع تنظيم «القاعدة» في شبه جزيرة العرب» خالد باطرفي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في اليمن. وذكر التقرير الذي أعدّه فريق مراقبة تابع للأمم المتحدة وأرسل لمجلس الأمن، أن باطرفي المعروف باسم أبو العمر، وكان المركز الأميركي لمراقبة المواقع الجهادية «سايت»، أول من تطرق إلى ما أسماه «تقارير غير مؤكدة» عن اعتقال باطرفي على أيدي قوات الأمن اليمنية. ورأى أن بقاء باطرفي على قيد الحياة عوضاً عن «الشهادة» مثل أسامة بن لادن، سيكون مصدر إحراج كبير لتنظيم «القاعدة»، خصوصاً بعد الخطاب الذي ألقاه خلال تنصيبه فرحة الأمم المتحدة، مساء الخميس، عن اعتقال زعيم فرع تنظيم «القاعدة» في شبه جزيرة العرب» خالد باطرفي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في اليمن. أوقع قتلى عدة في لودر، بمحافظة أبين، رغم «الهدوء النسبي الذي ساد بعد اعتقال باطرفي الذي يعتقد أنه في الأربعينيات من العمر. وكان المركز الأميركي لمراقبة المواقع الجهادية «سايت»، أول من أشار في ما أسماه «تقارير غير مؤكدة» عن اعتقال باطرفي على أيدي قوات الأمن اليمنية. ورأى أن بقاء باطرفي على قيد الحياة عوضاً عن «الشهادة» مثل أسامة بن لادن، سيكون مصدر إحراج كبير لتنظيم «القاعدة»، خصوصاً بعد الخطاب الذي ألقاه خلال تنصيبه فرحة الأمم المتحدة وأوروبا خصوصاً مجزرة مجلة «شارلي ابدو» الساخرة الفرنسية في باريس عام 2015، التي أوقعت 12 قتيلاً، بالإضافة إلى إطلاق نار أوقع ثلاثة قتلى عام 2019 في قاعدة موجقلة أميركية في فلوريدا. ومنذ عام 2017 كثفت الولايات المتحدة جهاتها ضد التنظيم، ورأى خبراء أنه فقد حالياً نفوذه.

خلف باطرفي زعيم التنظيم المقتول قاسم الريمي العام الماضي

(فرانس برس)

ديبة للحكومة والمنفي للمجلس الرئاسي
ليبيا: سلطة انتقالية جديدة

انتهى ملتقى الحوار الليبي بانتخاب سلطة انتقالية جديدة، تتكون من عبد الحميد ديبة رئيساً للحكومة، ومحمد يونس المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي

طرابلس ـ **العربي الجديد**

نجح ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، الذي عُقد في ظل وجهات نظر متباعدة بين المشاركين فيه، وانقسام كبير تشهده الساحة الداخلية، في اختيار سلطة انتقالية جديدة، سيكون عليها التحضير لانتخابات نهاية العام الحالي، بما قد يفتح المجال أمام الوصول إلى حل سياسي يمهد الطريق لإنهاء الصراع الذي تشهده البلاد منذ العام 2011. واللافت أن السلطة الجديدة برأسيها، المجلس الرئاسي والحكومة، خلت من الأسماء البارزة في ليبيا، مع سقوط عقيلة صالح وفتحي باشاغا وأسامة الجويلي، وذلك بعد انسحاب خالد المشري، فيما لم يترشح أصلاً رئيس حكومة الوفاق فائز السراج لأي منصب. لكن غياب هذه الشخصيات الفاعلة في الملعب الليبي، وخصوصاً اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي برزت معلومات عن رفضه لكل مسار الملتقى، قد يهدد بعرقلة عمل السلطة الجديدة، خصوصاً في حال لم يتوفر الدعم الدولي لها من الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية، وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا ومصر وتركيا. وأعلنت البعثة الأممية إلى ليبيا، أمس، بعد جولتي تصويت للملتقى الحوار، بحضور المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا يان كوبيتش، ورئيسة البعثة الأممية بالوكالة ستيفاني وليامز، عن فوز القائمة الثالثة، التي ضمّت محمد يونس المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وعبد الله اللافي وموسى الكوني نائبين لرئيس المجلس، وعبد الحميد دبيبة رئيساً للحكومة. وحصلت هذه القائمة على 39 صوتاً، مقابل 34 صوتاً للقائمة الرابعة التي ترأسها فتحي باشاغا مرشحاً لرئاسة الحكومة، وضمت إليه عقيلة صالح مرشحاً لرئاسة المجلس الرئاسي، وأسامة الجويلي وعبد المجيد غيث سيف النصر عضوين في المجلس الرئاسي.

وكانت المرحلة الأولى من التصويت، التي جرت صباح أمس، قد فشلت في اختيار أي من القوائم الأربع المعلنة، إذ لم تحصل أي منها على نسبة الـ 60 في المائة المطلوبة.

وكانت القائمة الأولى التي ترأسها محمد خالد الغويل قد حصلت على 13 صوتاً، والثانية التي ترأسها محمد عبد اللطيف المنتصر على 15 صوتاً، فيما حصلت القائمة الثالثة التي ترأسها عبد الحميد دبيبة على 20 صوتاً، والقائمة الرابعة التي ترأسها فتحي باشاغا على 25 صوتاً، فأجريت مرحلة ثانية شهدت تصويتاً على القائمتين الثالثة والرابعة. وفي الجولة الثانية، فازت لائحة دبيبة، لتعلن وليامز أن على رئيس الحكومة الجديد «تشكيل حكومته في غضون 21 يوماً، وتقديمها لمجلس النواب للمصادقة عليها في غضون 21 يوماً أيضاً». وأكدت أن المرشحين «تعهدوا كتابياً بالالتزام بخريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي». وكان المرشحون لرئاسة الحكومة قد وقعوا على تعهد تضمّن «الالتزام التام بخريطة الطريق التي تم اعتمادها في تونس، نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، وإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، والالتزام بنتائج التصويت لأعضاء ملتقى الحوار السياسي». كما شمل النموذج أيضاً «مراعاة المرشح في تشكيل الحكومة معايير الكفاءة والجدارة والتمثيل العادل للتنوع السياسي والجغرافي ومشاركة المكونات الثقافية والمرأة والشباب، على أن لا يقل تمثيل النساء عن 30 في المائة من المناصب القيادية».

لكن انتخاب شخصيات من خارج الأسماء المهمة المعروفة في الصراع، طرح تساؤلات عن هؤلاء. بالنسبة لرئيس الحكومة المنتخب، عبد الحميد دبيبة، فهو رجل أعمال بارز من مدينة مصراته، تخرج من جامعة تورنتو الكندية، وأدار العديد من المشاريع التجارية الخاصة به، آخرها رئيس مجلس إدارة «الشركة الليبية للتنمية والاستثمار القابضة». عُرفت عنه مزاولته النشاط السياسي عبر إطلاقه، مطلع عام 2019، «تيار ليبيا المستقبل»، الذي دعا فيه إلى مشاركة كل الأطياف السياسية لحل أزمة البلاد، بمن فيهم أنصار النظام السابق. وعُرفت عن الدبيبة شعبيته المحلية إثر دعمه مساعي المصالحة بين مدينته مصراته وسكان مدينة تاورغاء.

أما رئيس المجلس الرئاسي المنتخب، محمد يونس المنفي (ممثل برقة)، فهو سياسي ليبي من مدينة طبرق، ينتمي لقبيلة المنفة، وكان موظفاً حكومياً بارزاً في نظام معمر القذافي. بعد ثورة فبراير 2011، انخرط المنفي في نشاط سياسي عبر تيار تحالف القوى الوطنية (تيار سياسي ليبرالي)، لينتخب عام 2013 عضواً في المؤتمر الوطني (أول برلمان ليبي بعد ثورة فبراير)، ضمن كتلة تيار تحالف القوى الوطنية. ومنذ منتصف 2018 عُيّن سفيراً لليبيا لدى اليونان، قبل أن تعلن وزارة الخارجية اليونانية طرده، في ديسمبر/ كانون الأول 2019، احتجاجاً على توقيع حكومة الوفاق اتفاقاً أمنياً وبحرياً مع الحكومة التركية. وبالنسبة لموسى الكوني (ممثل فزان)، الذي سيشغل منصب نائب رئيس المجلس الرئاسي، فهو سياسي مستقل، وموظف حكومي بارز في النظام السابق، تولى منصب القنصل الليبي العام لدى مالي منذ عام 2005، قبل أن يعلن استقالته إبان ثورة فبراير 2011، وينضم للثورة ممثلاً لقبيلة الطوارق في المجلس الوطني الانتقالي، أول جسم سياسي ليبي إبان الثورة. عام 2013، انتُخب عضواً في المؤتمر الوطني العام، ثم عضواً في مجلس النواب عام 2014. وأثناء تشكيل المجلس الرئاسي برئاسة السراج، المنبثق عن اتفاق الصخيرات، نهاية عام 2015، سمي الكوني عضواً في المجلس الرئاسي، قبل أن يعلن استقالته من منصبه في يناير/ كانون الثاني 2017، معللاً استقالته بأن المجلس الرئاسي «فشل في مهامه».

يضاف إلى هؤلاء عبد الله حسين اللافي (ممثل طرابلس)، وهو نائب آخر لرئيس المجلس الرئاسي، وهو موظفي حكومي، انتخب عام 2014 نائباً في مجلس النواب عن مدينة الزاوية، غرب طرابلس، وعُرفت عنه معارضته لمشروع حفتر العسكري، وهو من أول النواب المنضمين إلى جلسات مجلس النواب في طرابلس، التي انعقدت في يناير/ كانون الثاني 2019، إثر معارضة طيف نيابي واسع لقرار برلمان طبرق برئاسة عقيلة صالح شرعنة حرب حفتر على طرابلس.

في غضون ذلك، شهدت مدينة سرت الليبية، أمس الجمعة، اليوم الثاني من اجتماعات الجولة السابعة من محادثات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5). وأعلن رئيس الوفد الحكومي في اللجنة اللواء أحمد أبو شحمة، في تصريح تلفزيوني، أن «الغاية من الاجتماعات إخراج كافة المرتزقة ونزع الألغام من خطوط التماس». وأضاف: «هدفنا تذليل الصعاب وفتح الطريق بين الشرق والغرب».

سيكون على السلطة الجديدة التحضير للانتخابات نهاية العام

وليامز: على دبيبة تشكيل حكومته في غضون 21 يوماً

ملفات مفخخة في حوار الفصائل الفلسطينية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تسيطر حالة من الغموض على أجواء الاستعدادات الخاصة باجتماع الفصائل الفلسطينية، المقرر عقده في العاصمة المصرية القاهرة، يومي الثامن والتاسع من شهر فبراير/ شباط الحالي (الإثنين والثلاثاء المقبلين)، في ظلّ عدم اتضاح الرؤى الخاصة بالمكونات الفلسطينية الكبرى، وسط عدد من الملفات العالقة، والتباينات بشأن القوائم الخاصة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، المزمع إجراؤها في مايو/ أيار المقبل.

وبحسب مصادر خاصة تحدثت لـ«العربي الجديد»، لا تزال هناك محاولات من جانب أطراف عربية لإقناع قيادة حركة «فتح» بالتنسيق مع ما يعرف بالتيار الذي يتزعمه القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان، وذلك في محاولة لكبح جماح حركة «حماس» ومنع سيطرتها على الانتخابات، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن مسؤولي الملف الفلسطيني في جهاز الاستخبارات المصرية، أجروا اتصالات عدة أخيراً مع عدد من قيادات «فتح» الفاعلين، من أجل التوصل إلى صيغة تقود لمصالحة بين الحركة وتيار دحلان. وأوضحت المصادر أن هناك مخاوف عربية من رفض دولة الاحتلال الإسرائيلي التعامل مع أي حكومة فلسطينية تقودها أو على الأقل تمثل فيها «حماس» قوة كبيرة. وأشارت المصادر إلى أن إرجاء الاجتماعات إلى الثامن من فبراير، بعدما كان مقرراً أن تنطلق أمس، الجمعة، جاء لمنح مزيد من الوقت للاتصالات الجارية المتعلقة بالنقاط الخلافية. وقالت المصادر المصرية التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إن المسؤولين في القاهرة حذروا دحلان من الدخول في تحالف انتخابي مع «حماس»، لافتة إلى أنهم «قدموا النصيحة إليه، وإلى أطراف عربية داعمة له، بعدم التنسيق مع حماس، لما في ذلك من انتقاص لفرص تياره نفسه، وكذا حركة فتح، لصالح حماس»، داعين إياه إلى خوض المنافسة بقوائم منفردة خاصة به، إذا فشلت الجهود الخاصة بتشكيل قوائم موحدة بين تياره وحركة فتح».

من جهته، قال مصدر دبلوماسي أوروبي مطلع على الوضع الفلسطيني، من القاهرة، إن الأجواء الراهنة تشير إلى صعوبة إجراء الانتخابات الفلسطينية وفقاً للجدول المحدد لها، لافتة إلى أن الخلافات الحالية تعد جوهرية. وأكد المصدر أنه لا توجد نيّة حقيقية لإجراء الانتخابات الرئاسية (مقررة في يوليو/ تموز المقبل). وأكد المصدر أنه «بالنسبة للأمور الخلافية المتعلقة بالإجراءات، فهي تعد أيضاً من ضمن الأمور التي من المتوقع أن تفخخ العملية برمتها، لاتصالات الجارية المتعلقة بالنقاط الخلافية. وقالت المصادر المصرية التي تتحدث لـ«العربي الجديد»، إن المسؤولين في القاهرة حذروا دحلان من الدخول في تحالف انتخابي مع «حماس»، لافتة إلى أنهم «قدموا النصيحة إليه»، وإلى أطراف عربية داعمة له، بعدم التنسيق مع حماس، لما في ذلك من انتقاص لفرص تياره نفسه، وكذا حركة فتح، لصالح توقفها بتوقف العدوان والحصار بشكل كامل». وقال مصدر مقرب من الحوثيين لـ«العربي الجديد»، إن الجماعة تعوّل على موقف أميركي بخصوص إلغاء القرار الذي اتخذته إدارة ترامب، والتي تم فيه إدراج جماعة الحوثيين ضمن المنظمات الإرهابية الأجنبية في 19 يناير/ كانون الثاني الماضي. وفي السياق، رحّب المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، بتعيين ليندركينغ. واعتبر ذلك « خطوة إيجابية» نحو تعزيز الانخراط الدولي والدبلوماسي. وأعرب عن تطلعه للعمل مع المبعوث الأميركي الجديد من «أجل إعادة اليمن إلى مسار السلام».

من جهتها، رأت الباحثة من معهد «كوينسي» في واشنطن، أنيل شيالين، في حديث لـ«فرانس برس» إن إعلان بايدن «خطوة أولى ممتازة»، ولكنها حذرت من أن «الشيطان يكمن في التفاصيل، إذ تبقى معرفة ما معنى العمليات الهجومية عند الممارسة». وسألت: «من سيحدد معنى العمليات الهجومية؟ السعودية أم الولايات المتحدة؟ وكيف سيتم تعريفها؟ السعوديون على سبيل المثال يجادلون بأن كافة جهودهم الحربية هي دفاعية». واعتبرت الباحثة أن «إنهاء دعم الولايات المتحدة للحرب وإنهاء الحرب أمران مختلفان تماماً. لإنهاء الحرب حقاً، نحن بحاجة إلى الدبلوماسية، ولهذا نحن بحاجة للحديث مع الإيرانيين مجدداً».

ولا يبدو أن القرار الأميركي سيشكّل انفراجة سريع للأزمة اليمنية المتصاعدة منذ ست سنوات ويوقف، الحرب، إذ رأى المدير التنفيذي لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ماجد المذحجي، أن الحرب لن تتوقف بهذا التوجه الأميركي، لوجود عناوين كثيرة لها. ورأى أن «السلام لا يضمنه بايدن ولكنه يتحقق بتنازلات من الجميع لا يبدو منالها قريباً، والحرص على إخراج السعودية وحدها من هذه الحرب لن يضمن انتهاءها». من جهته، أكد الناشط اليمني، محمد الأغبري، لـ«العربي الجديد»، أن تعيين مبعوث أميركي خاص للأزمة اليمنية قد يساهم في تحريك الجمود الذي رافق التحركات الأممية الروتينية طيلة السنوات الماضية.

امور إجرائية قد تعقد ايضا إجراء الانتخابات في موعدها (حازم بدر/فرانس برس)

شرق غرب

الأمن العراقي يقمع تظاهرات في الناصرية

أصيب متظاهر عراقي بنيران عناصر الأمن، أمس الجمعة، بعد تجدد الاحتجاجات الشعبية في مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار، جنوبي البلاد، للمطالبة بكشف مصير المختطفين، ومحاسبة قتلة الناشطين، وتنفيذ مطالب المحتجين. وكان المئات من المتظاهرين احتشدوا في ساحة الحبوبي، على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة في المدينة، مرددين شعارات تندد باستمرار استهداف الناشطين.

(العربي الجديد)

هجوم يستهدف مقر «الشيوعي» في النجف

أعلن سكرتير «الحزب الشيوعي العراقي»، رائد فهمي، أمس الجمعة، تعرض مقر الحزب في محافظة النجف إلى هجوم من قبل مجهولين. وقال فهمي، في بيان، «مرة أخرى تعود خفافيش الظلام لتستهدف خيمة الشعب ومهد الثائرين، مقر حزبنا الشيوعي العراقي في النجف بقنابل المولوتوف ورصاصات الغدر الآثمة».

(العربي الجديد)

استشهاد فلسطيني برصاص مستوطن

استشهد فلسطيني، أمس الجمعة، برصاص حارس مستوطنة «سادبه إفرايم» شمال الضفة الغربية المحتلة. وذكرت وكالة «وفا» الفلسطينية أن «الشاب خالد ماهر نوفل (34 سنة) من قرية رأس كركر، غرب رام الله، استشهد بعد أن أطلق مستوطنون النار عليه، على جبل الريسان القريب من القرية». وطالب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، العالم بتوفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني من إرهاب الاحتلال ومستوطنيه. وأصيب عشرات الفلسطينيين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال قمع قوات الاحتلال فعاليات سلمية في عدة قرى وبلدات من الضفة الغربية، رفضاً لإقامة بؤر استيطانية على أراضي الفلسطينيين.

(العربي الجديد)

الشيوخ الأميركي يبقي السفارة في القدس

صادق مجلس الشيوخ الأميركي، أمس الجمعة، على بقاء السفارة في القدس المحتلة. وقال عضو مجلس الشيوخ بيل هاغرتي إن المجلس «اعتمد بأغلبية 97 صوتاً مقابل 3 أصوات تعديلاً قدمه وزميله جيم إينهوف». وأوضح أن المجلس صوت على «تعديل لقرار الموازنة من شأنه أن يجعل السفارة في القدس دائمة، ما يحول فعلياً دون تخفيض تصنيفها أو نقلها».

(الأناضول)

«يديعوت»: إيران تكثف نقل السلاح لسورية

زعم المراسل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية يوسي يهوشواع، أمس الجمعة، على إثر الغارة الإسرائيلية على مواقع في سورية، ليل الأربعاء ـ الخميس، أن «معركة حقيقية شهدها مطار دمشق عندما تم استهداف وسائل قتالية وأسلحة متطورة للغاية كانت وصلت للتو إلى سورية من إيران». وأشار إلى أن الإيرانيين كثفوا من عمليات تهريب السلاح، وأن جزءاً من هذا السلاح كان يفترض أن يظل في سورية، أما القسم الآخر فمخصص لـ«حزب الله».

(العربي الجديد)

الغلاف

تخوض الأحزاب اليمينية الإسرائيلية انتخابات الكنيست المرتقبة في مارس/آذار المقبل، وهي الرابعة خلال عامين، للمنافسة على الحكم في ما بينها، وهدف بعضها التخلص من رئيس الحكومة وزعيم «الليكود»، بنيامين نتنياهو، ما يضع الناخب الإسرائيلي في بلبلة الاختيار في ما بينها. وفيما المنافسة الإسرائيلية محصورة بشكل أساسي بين يمين نتنياهو، واليمين المناهض له، تواجه الأحزاب العربية ومعها الناخب الفلسطيني، تشرذماً بين قائمتين، ما يوسع الشرخ الفلسطيني في الداخل، وقد يؤدي إلى تراجع تمثيله

الانتخابات الإسرائيلية
اليمين ينافس اليمين وانقسام عربي

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

ليل الخميس - الجمعة، أُغلق نهائياً باب الترشيح في الانتخابات الإسرائيلية الرابعة خلال عامين، على 39 قائمة رسمية، منها نحو 14 قائمة ستتمكن من اجتياز نسبة الحسم 3,25 في المائة من مجمل الأصوات الصحيحة، وسط حالة بلبلة شديدة في خيارات الناخب الإسرائيلي، الذي يجد نفسه مضطراً للذهاب إلى صناديق الاقتراع في مارس/آذار المقبل، للمرة الرابعة في عامين، منذ انتخابات الكنيست التي جرت في إبريل/نيسان 2019. وليس مرد البلبلة هذه وجود تنوّع في الأحزاب، بقدر ما هي بلبلة في اختيار الحزب اليميني الذي سيصوّت له الناخب، في ظلّ حقيقة كون تسعة من الأحزاب المرشحة لاجتياز نسبة الحسم، هي أحزاب يمينية بامتياز.

ويمكن القول بناءً على ذلك، وبحسب قائمة الأحزاب المرشحة، وحقيقة الخريطة الحزبية الممثلة في الكنيست الحالية، إن الانتخابات هي بين اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو، واليمين المناهض له، مع هامش ضيّق يكاد لا يمثل 10 في المائة من نواب الكنيست لحزبي «العمل» و«ميرتس» اليساريين. ويُتوقع لهذين الحزبين أن يحصلا سوية على ما بين 8 و10 مقاعد فقط من أصل 120 مقعداً في الكنيست، في حال اجتيازهما نسبة الحسم، ما يعني أن اليسار الإسرائيلي العلماني يجد له خيارين واضحين للتصويت، خلافاً لليمين الإسرائيلي.

ففي اليمين الإسرائيلي، الذي يشكّل حزب «الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو أكبر أحزابه، توجد أحزاب يمينية علمانية صرفة تطالب بفصل الدين عن الدولة كلّياً. وهذا الحال ينطبق على حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة المولدافي الأصل أفيغدور ليبرمان، وهو الحزب الذي يرتكز في قاعدته الانتخابية إلى المهاجرين اليهود من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وحتى حزب «الصهيونية الدينية» الذي يقوده بتسلئيل سموطريتش، ويشمل في قائمته حزب «عوتصماه يهوديت» و«نعماه»، وهي ثلاثة أحزاب دينية استيطانية متطرفة تختلف بينها في ترتيب الأولويات: مثلاً في تطبيق الشريعة اليهودية، وتفجير المسجد الأقصى، وبناء الهيكل الثالث. وبين هذين القطبين في اليمين الإسرائيلي، يتموضع حزبا «الحريديم» (اليهود الأصوليون الأرثوذكس) للشرقيين، «شاس»، ولليهود الغربيين، «يهدوت توراة»، وهما غير صهيونيين، لكن جمهورهما المصوّت لهما يميني وعنصري بامتياز، يستمد عنصريته من شرائع ونصوص التوراة، ولا يرى في العرب سوى «أغيار». وهناك بطبيعة الحال حزب «يمينا»، الذي أسسه نفتالي بينت العام الماضي بعد سلسلة من التغييرات التي أدخلها مع انضمامه وترؤسه منذ العام 2013 حزب المفدال التاريخي وتغيير اسمه إلى «البيت اليهودي»، وصولاً إلى حزب «يمينا» الحالي الذي خفّف فيه من تأثير حاخامات الصهيونية الدينية، إلى درجة إعلان الحاخام المستوطن، حاييم دروكمان، الجمعة عن قراره تأييد حزب «الصهيونية الدينية» الذي يقوده بن تسبئيل سموطريتش. ويحاول نفتالي بينت الذي يؤمن بكامل السيادة الإسرائيلية على فلسطين، الدمج بين التيار الديني الصهيوني وبين شرائح علمانية، بالأساس من الطبقة الوسطى، لـ«استيطان القلوب» عند المجتمع الإسرائيلي العام، كي لا ينفر من حركات الاستيطان.

وإلى جانب هذه الأحزاب التي يتراوح حجمها بين صغيرة ومتوسطة، يبرز في اليمين حزب «الليكود»، أكبر أحزاب اليمين الإسرائيلي اليوم، وحزب «تكفاه حداشاه» الذي أسسه الوزير الليكودي السابق، غدعون ساعر قبل نحو شهرين بعد انشقاقه عن «الليكود»، تحت شعار استعادة «الليكود» التاريخي. ويتهم ساعر نتنياهو بتخريب الحزب وإضاعة بوصلته وإفساد الحكم، والتهاون في مواجهة حركة «حماس»، والتردد في بسط فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة. ثم يأتي بالقوة نفسها تقريباً وفق الاستطلاعات الأخيرة، حزب اليمين «بيش عتيد»، وعلى الرغم من أنه يقدّم نفسه للإسرائيليين بأنه حزب وسطي، يؤمن بتسوية إقليمية، إلا أن «بيش عتيد» لا يحيد قيد أنملة عن موضوع إبقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، عدا عن انتهاجه مواقف عنصرية ضد العرب الفلسطينيين في الداخل.

أحزاب اليمين المذكورة أعلاه، هي عملياً التي تخوض الانتخابات على الحكم في ما بينها، لكونها تملك حسب الخريطة الحزبية الحالية أكثر من 90 مقعداً في الكنيست، وبالتالي فإن لبّ الصراع على الحكم هو بين من يتبعون لمعسكر نتنياهو تلقائياً (الحريديم والصهيونية الدينية) وبين من يسعون لتغيير نتنياهو من داخل اليمين، والذين يشكّل ساعر اليوم نقطة جذب لهم.

في ظلّ هذه الهيمنة لليمين، يجد الإسرائيلي نفسه حائراً، خصوصاً إذا لم يكن من الحريديم الذين تبدو خياراتهم واضحة، بيْن مختلف أحزاب اليمين، وهي أحزاب تعكس أصلاً حالة الشرذمة داخل اليمين نفسه، والخلافات بين مجموعاته المختلفة على أولويات الحكم. ومع أن «الليكود» هو أكبر هذه الأحزاب، إلا أن الأزمة السياسية في إسرائيل نابعة أساساً من هوية الشخص الذي يقف على رأسه، بنيامين نتنياهو، وتورطه في ملفات فساد ورشاوى، وهو السبب الرئيسي في خوض إسرائيل ثلاثة انتخابات حتى الآن خلال نحو سنتين، من دون أن تتمكن المنظومة الحزبية فيها من التخلص من حكمه أو تحقيق نتائج حاسمة تضمن تشكيل ائتلاف حكومي يميني يتمتع بتأييد 61 نائباً فما فوق، من دون دعم من الأحزاب العربية المشاركة في انتخابات الكنيست.

وعلى عكس دوامة الانتخابات الإسرائيلية، تجذّر البُعد العنصري في رفض شرعية مشاركة أحزاب عربية في الحكومة، أو حتى دعمها من خارج الائتلاف، كعبرة تمّ استخلاصها من تجربة إسحاق رابين في الاعتماد على أصوات خمسة نواب عرب عام 1994 لدعم حكومته من الخارج وإقرار اتفاقية أوسلو. وكان هذا الدعم سبباً للطعن في شرعية حكومته وشرعية الاتفاق، وانتهى باغتيال رابين في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني 1995 على يد اليهودي اليميني المتدين، يغئال عمير، الذي أعلن أنه حصل مسبقاً على فتوى من مرجعيات دينية يهودية أتاحت له القتل.

مقابل التنوع الكبير لأحزاب اليمين، بحسب تعريفاتها المختلفة، يجد الفلسطينيون في الداخل الذين يشكّلون نحو 17 في المائة ممن يحق لهم الاقتراع، أنفسهم هم أيضاً أمام حالة انقسام جديدة. فقد انشقّت الحركة الإسلامية الجنوبية التي تخوض الانتخابات تحت مسمى «القائمة العربية الموحدة»، عن القائمة المشتركة بمركّباتها الأربعة الأصلية، بعدما أعلن رئيسها منصور عباس عن «نهج جديد» لا يستبعد التعاون مع حكومة برئاسة نتنياهو مقابل تحقيق مكاسب مدنية، ورفع الأجندة المدنية إلى جانب شعار الثوابت الدينية والعقائدية فوق القضية الوطنية. وسيكون على الناخب الفلسطيني أن يختار بين «القائمة العربية الموحدة»، وبين القائمة الأصلية للقائمة المشتركة التي لا تزال تضم ثلاثة أحزاب توافقت على المضي في قائمة موحدة (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير)، وسط انقسام من شأنه أن يؤدي إلى تراجع التمثيل العربي في الكنيست، من جهة، مع مخاوف من سقوط القائمة المشتقة وعدم قدرتها على اجتياز نسبة الحسم، من جهة أخرى. لكن أكثر ما يبعث على القلق في ظلّ وجود قائمتين، هو تفاقم ترانسق الاتهامات بينهما، وتوسع الشرخ الداخلي الاجتماعي، في الوقت الذي تكثف فيه الأحزاب الصهيونية، وفي مقدمتها «الليكود»، من حملاتها الدعائية لكسب الأصوات من الناخبين العرب.

تراجع «الليكود»

أظهر اول استطلاع بعد إغلاق باب الترشيح في إسرائيل، نشر امس الجمعة، تراجع حزب «الليكود» الى 29 مقعدا، مقابل حصول حزبي «تكفا حداشاه» بقيادة غدعون ساعر (الصورة) و«بيش عتيد» بقيادة يئير لبيد، على 16 مقعدا لكل منهما، فيما يحصل حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت على 11 مقعدا. وتحصل القائمة المشتركة للاحزاب العربية، على 10 مقاعد، بينما تفشل «القائمة العربية الموحدة» التي انشقت عنها في اجتياز نسبة الحسم.

يتوجه الإسرائيليون للاقتراع للمرة الرابعة خلال عامين (آرتور ويدال/Getty)

9 من الأحزاب المرشحة لاجتياز نسبة الحسم يمينية بامتياز

يواجه فلسطينيو الداخل انقساما بين قائمتين عربيتين

شرق غرب

السعودية تفرج مؤقتا عن ناشطين

أعلنت منظمات حقوقية وأفراد أسرتي ناشطين يحملان الجنسية الأميركية، أمس الجمعة، أن السلطات السعودية أفرجت عنهما بكفالة على ذمة محاكمتهما. وأفرجت السلطات عن بدر الإبراهيم، وهو اختصاصي أوبئة وصحافي، وصلاح الحيدر، المعلق الإعلامي وابن عزيزة اليوسف الداعية البارزة لحقوق المرأة. وتحدد السابع والثامن من فبراير/ شباط الحالي لمواصلة محاكمتهما بتهم تتصل بالإرهاب.
(رويترز)

واشنطن تأمل بحل مشكلة «إس-400» مع أنقرة

أمل السفير الأميركي لدى أنقرة ديفيد ساترفيلد (الصورة)، أمس الجمعة، في أن يتم حل المشكلة القائمة مع تركيا بسبب شراء الأخيرة منظومة صواريخ «إس-400» الروسية. وقال «في حال تعذر الحل (بشأن المنظومة)، فإننا سنواصل التركيز على المجالات التي لا تثابر بشكل مباشر بالعقوبات» التي فرضتها واشنطن على مسؤولين أتراك. وأوضح أن «قانون تفويض الدفاع الوطني» يشترط عدم امتلاك تركيا «إس-400» حتى لا تشملها العقوبات.
(الأناضول)

منظمات تونسية تندد بتجاوزات في حق متظاهرين

نددت عشرات المنظمات في تونس، أمس الجمعة، بالتجاوزات الأمنية، ودعت إلى اتخاذ تدابير قانونية في حق نقابات الأجهزة الأمنية التي هددت متظاهرين خلال احتجاجات الأسابيع الماضية. وفي بيان مشترك، دعت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ونحو 30 منظمة أخرى وأحزاب عدة إلى التظاهر اليوم، السبت. واعتبر موقعو البيان أن «بعض النقابات الأمنية تحولت إلى طرف سياسي في ثوب تنظيم يميني متطرف وعصابات مسلحة تهدد المحتجين بالإيقاف والتنكيل وتكفّرهم».
(فرانس برس)

روسيا تطرد دبلوماسيين على خلفية قضية نافالني

أعلنت موسكو، أمس الجمعة، دبلوماسيين من ألمانيا وبولندا والسويد أشخاصاً غير مرغوب فيهم على أراضيها، لاتهامهم بالمشاركة في تظاهرة داعمة للمعارض المسجون أليكسي نافالني (الصورة). واتهمت وزارة الخارجية الروسية هؤلاء الدبلوماسيين، الذين لم تحدد عددهم، بالمشاركة في تجمعات «غير قانونية» في 23 يناير/ كانون الثاني الماضي في سانت بطرسبورغ وموسكو. واعتبرت أن «تلك الأفعال غير مقبولة ولا تتوافق مع صفتهم الدبلوماسية».
(فرانس برس)

أفغانستان: مقتل 16 حارسا بهجوم لـ«طالبان»

قتل 16 من حراس الأمن، أمس الجمعة، في هجوم شنته حركة «طالبان» في ولاية قندوز، شمالي أفغانستان. وقال رئيس مجلس الشورى في قندوز، محمد يوسف أيوبي، إن مسلحي «طالبان» شنوا هجوماً على مخفر في منطقة تيبي أهنار التابعة لقضاء خان آباد، أدى إلى مقتل 16 حارساً أمنياً وإصابة اثنين آخرين.
(الأناضول)

تقرير

«داعش» يهدد عشائر عراقية

أطلق تنظيم «داعش» سلسلة تهديدات جديدة بالقتل طاولت عشائر في غربي وشمالي العراق، ما دفع هذه العشائر لمطالبة الحكومة بحمايتها، أو تامينها بالسلاح

إعداد ـ **زيد سالم**
الأنبار ـ **محمد علي**

عبر منصّات عدة دشّنها على تطبيق «تلغرام»، وجهته المفضّلة خلال الأشهر الأخيرة بعد حملة إيقاف واسعة لحساباته وحسابات أنصاره على «تويتر»، أطلق تنظيم «داعش» أخيراً سلسلة من التهديدات لعشائر غربي وشمالي العراق، التي وصفها بـ«المرتدة»، لوقوفها إلى جانب القوات العراقية في تحرير المدن وطرده منها، متوعداً إياها بـ«القصاص». وعلى الرغم من أن فتاوى التكفير التي يؤسس عليها التنظيم لتنفيذ هجماته، ليست بجديدة، إلا أن مصادر أمنية وأخرى عشائرية في محافظة الأنبار وبادية الموصل ضمن محافظة نينوى الحدودية مع سورية، أكدت لـ«العربي الجديد»، أن التهديدات الأخيرة اتسمت بالشمولية في مناطق تضم عشائر عدة، وتزيد خطورتها مع عدم توفر السلاح كما في السابق، لدى أغلب هذه العشائر للدفاع عن نفسها.

وكان سبق لـ«داعش» إطلاق فتاوى قتل جماعية بحق عدد من العشائر في العراق وسورية خلال فترة احتلاله لأجزاء واسعة من هذين البلدين، كما حصل مع عشيرتي البونمر العراقية والشعيطات السورية في 2014 و2015، واللتان قضى منهما مئات الأشخاص على يد التنظيم، بفعل فتاوى تكفيرهم بوصفهم «محاربين للشريعة».

وحقّقت القوات العراقية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية نجاحات واضحة على مستوى تتبع قيادات التنظيم وتفكيك خلاياه المسلحة في مناطق عدة غربي وشمالي البلاد، بدعم من «التحالف الدولي»، إلا أن تسجيل الهجمات لا يزال مستمراً في عدد من مناطق البلاد، وسط تأكيد الحكومة مواصلة حربها الاستخبارية على فلول التنظيم.

وقال العقيد محمد الجبوري من قيادة عمليات نينوى في الجيش العراقي، لـ«العربي الجديد»، إن عشائر عدة طالبت قوات الجيش بتوفير حماية إضافية لمناطق تواجدها في قضاء البعاج ومدينتي الحضر وربيعة (في محافظة نينوى) من هجمات التنظيم. كما طالبت بالسماح لها بالدفاع عن نفسها من هجمات ليلية ينفذها مسلحون من «داعش»، وأسفرت في الفترة الأخيرة عن سقوط ضحايا، وذلك من خلال منحهم الموافقة على تسليح أنفسهم. وأوضح الجبوري أن قسماً من شيوخ العشائر ورجالاتها، تلقوا تهديدات على هواتفهم أو من خلال بيانات نشرها التنظيم تهددهم بالقتل، وهو أمر طاول مختارين ووجهاء عشائر، ووصل إلى كل من يشارك بالاجتماعات التنسيقية والفعاليات التي تنظمها قوات الأمن العراقية مع العشائر في تلك المناطق القروية والريفية النائية. كما شملت التهديدات ناشطين نظموا في السادس من شهر يناير/كانون الثاني الماضي احتفالاً بمناسبة مئوية تأسيس الجيش العراقي. واعتبر العقيد من قيادة عمليات نينوى، أن هذه التهديدات فرضت تحديات جديدة على تلك المناطق تأمينيا، ولم تعد مقتصرة على مراكز المدن الرئيسية فقط، ما دفع القوات الأمنية إلى وضع خطط أسهمت في ضرب عدد من خلايا التنظيم، خصوصاً في مناطق حمرين وجبال قره جوغ والحضر وجنوب غرب كركوك.

ووصف الشيخ جاسم العودة، من بلدة البعاج غربي الموصل، قرب الحدود مع سورية، الوضع، بأنه بمثابة تكفير جماعي. وقال «فكّرونا جميعاً صغاراً وكباراً»، مطالباً في حديث لـ«العربي الجديد»، الحكومة «إما بضمان أمننا وقرانا، أو السماح لكل شخص بأن يقتني بندقية أو مسدسا للدفاع عن نفسه». وأكد الشيخ العودة أن التنظيم استباح حتى أموالهم، وأحرق قسماً من محاصيلهم الزراعية انتقاماً منهم.

واعتبر العودة أن قرار تسليح العشائر «سياسي»، مضيفاً أن أبناء العشائر لا يملكون السلاح منذ نزوحهم بفعل المعارك واحتلال «داعش»، وبعد عودتهم إلى ديارهم، حيث يشمل منع التسليح «حتى بعض أنواع بنادق الصيد». ولف إلى أن «تواجد الحشد العشائري لا يغطي كلّ المناطق، وهو يكاد يكون مقتصراً على بعض العشائر، مثل فصيل ضباغ شمر وحشد الجبور وحشد العبيد وغيرها».

من جهته، قال معاون قائد «حشد الأنبار العشائري» طارق العسل، إن «تنظيم «داعش» أطلق سلسلة فتاوى تكفير لم تستثنِ أحداً إلا نفسه، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»،

لا يغطي تواجد الحشد العشائري كلّ المناطق المستهدفة

أن تهديدات «داعش» الجديدة للعشائر «جزء من حملته في محاولة استعادة تأثيره في الساحة العراقية». وذكّر العسل بأن «الحدود العراقية السورية غير منضبطة، بسبب غياب التنسيق بين العراق وسورية».

وبالتزامن مع هجمات التنظيم، شهدت المنطقة الخضراء وسط بغداد اجتماعاً من حالة الاستنفار الإعلامي الجديدة للتنظيم، وهي لم تقتصر على العشائر، بل شملت حتى بعض المهن مثل مختاري المناطق والقرى، والعاملين في مجال الاستعدادات للانتخابات، وحتى موظفي المنظمات الإنسانية الأجنبية التي تنشط في المناطق المنكوبة. وبرأيه، فإن هذه التهديدات «عادة ما تنطلق من حسابات وهمية أو مساندة للتنظيم، لأفتا في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «مسألة توسيع فتاوى التكفير تهدف للتخويف وإثارة حالة عدم استقرار في تلك المناطق لا أكثر».

لا تستثني هجمات «داعش» أحدا (فرانس برس)

تحليل

قمة الاتحاد الأفريقي: مواجهة مغربية ـ جزائرية

تحاول الجزائر وجنوب افريقيا إخراج ملف الصحراء من المسؤولية الحصرية للأمم المتحدة، فيما سرّع المغرب من تحركاته الدبلوماسية

الرباط ـ **عادل نجدي**

عادت القارة الأفريقية ومؤسساتها من جديد لتكون ساحةً للمواجهة الدبلوماسية المستمرة بين المغرب والجزائر منذ أكثر من 45 سنة، على خلفية نزاع الصحراء، وذلك بالتزامن مع مؤشرات تصعيد لتلك المواجهة، خلال القمة العادية للاتحاد الأفريقي، التي ستعقد عن بُعد اليوم وغداً، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وتوازياً مع المواجهة الدبلوماسية المتواصلة بين الرباط والجزائر، منذ تأمين القوات المسلحة الملكية لعبر الكركرات الحدودي بين المغرب وموريتانيا، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بعد أسابيع من إغلاقه من قبل محسوبين على جبهة «البوليساريو»، وما تبع ذلك من تصاعد التوتر في المنطقة، ومن تطورات أحدثها اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بمغربية الصحراء، أنطلق، خلال الأيام الماضية، حراك دبلوماسي مغربي مكثف، في مسعى لتطويق التحركات الجزائرية الأخيرة في غرب أفريقيا. كما هدف ذلك الحراك إلى استباق معركة دبلوماسية، تبدو أنها ستكون حامية داخل أجهزة الاتحاد الأفريقي، في ظل محاولات الجزائر وجنوب أفريقيا إخراج ملف الصحراء من المسؤولية الحصرية للأمم المتحدة، ودفع مجلس السلم والأمن الأفريقي إلى اتخاذ قرارات، تهدف إلى «خلق ظروف ملائمة لاتفاق جديد حول وقف إطلاق النار، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تعيين مبعوث خاص للصحراء»، وذلك كردّ على إمكانية تقديم المغرب مقترحاً يقضي بتجميد عضوية «البوليساريو» في المنظمة الإقليمية.

وقبل انطلاق القمة الـ34 للاتحاد الأفريقي، كان لافتاً تسريع المغرب تحركاته الدبلوماسية، إذ أجرى العاهل المغربي الملك محمد السادس، الأحد الماضي، مباحثات هاتفية مع الرئيس النيجيري محمد بخاري، أعرب الطرفان خلالها عن عزمهما المشترك على مواصلة المشاريع الاستراتيجية بين البلدين وإنجازها في أقرب الآجال، ولا سيما خط الغاز نيجيريا ـ المغرب، وإنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة في نيجيريا. ويقرأ مراقبون مغاربة في إعادة بعث الروح في مشروع خط الغاز، الذي كان قد صودق عليه خلال زيارة قام بها العاهل المغربي إلى لاغوس، في ديسمبر/كانون الأول 2016، اعترافاً ضمنياً بمغربية الصحراء، ويجعل نيجيريا خارج المعادلة الانفصالية، إذ يشير التصور الأول للمشروع إلى أنه سيتخذ خطاً ساحلياً يبدأ من منطقة الكركرات في الصحراء وينتهي في طنجة.

وفي سياق التحضير للقمة الأفريقية، استبق المغرب رئاسة الكونغو للمنظمة الإقليمية، باستقبال وزير الخارجية ناصر بوريطة، الإثنين الماضي، في الرباط، المستشار الخاص لرئيس الكونغو الديمقراطية في مجال الأمن، فرانسوا بيا، وذلك بالتزامن مع حديث عن دعم البلد الأفريقي لمساعي المملكة لتمرير مقترح طرد «البوليساريو» من الاتحاد الأفريقي في القمة المقبلة.

وكانت الدبلوماسية الجزائرية قد دشنت، أخيراً، سلسلة خطوات دبلوماسية لافتة في غرب القارة الأفريقية، في سياق سعيها إلى فك ما اعتبرته «تهميشاً وحصراً للأدوار الجزائرية في المنطقة». إذ زار وزير الخارجية، صبري بوقادوم، عدداً من الدول الأفريقية الحليفة لبلاده، والتقى الرئيس النيجيري محمد بخاري ووزير الخارجية جيفري أونياما. كما استبق بوقادوم، انعقاد القمة الأفريقية، بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحاول الجزائر وجنوب أفريقيا التخلص من قرار قمة نواكشوط أو تعديله، في اتجاه ألا تبقى معالجة ملف الصحراء حصراً بيد الأمم المتحدة، مع ما يعنيه ذلك من عودة إلى خيار «استفتاء تقرير المصير» والمفاوضات بين المغرب و«البوليساريو»، وإعطاء دور لمفوضية السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وكذلك وضع حد لمسلسل الحل السياسي، الذي تتبناه الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، التي تعتبر مبادرة المغرب للحكم الذاتي «جدية وذات مصداقية».

تحاول الجزائر وجنوب أفريقيا التخلص من قرار قمة نواكشوط

ورأى الباحث المغربي محمد شقير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الرباط نجحت، إلى حد الساعة، في محاصرة تحركات الجزائر، التي تحاول التصدي للحركية الدبلوماسية المغربية التي تتعلق بالتموضع داخل الرقعة الأفريقية. وقال شقير إن التحضير للدورة المقبلة للقمة الأفريقية جعل الدبلوماسية المغربية تُسرّع من وتيرة تحركاتها، لتشمل، فضلاً عن مباحثات هاتفية ستعطي زخماً سياسياً جديداً وقوياً للعلاقات بين المغرب ونيجيريا، استضافة المستشار الخاص لرئيس الكونغو، الذي سيترأس الدورة المقبلة للقمة، وذلك لوضعه في سياق المستجدات التي طرأت على ملف الصحراء، وبالأخص الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء.

واعتبر أن ذلك الاعتراف سيرخي بظلاله على مجريات قمة الاتحاد الأفريقي، وسيقوي، بلا شك، من الموقف المغربي، الذي يحظى حالياً بأكبر الضمانات السياسية من أهم دولة تتحكم في الملف داخل المجتمع الأممي. من جهته، اعتبر الباحث المغربي المختص في العلاقات الدولية، عثمان أمكور، أن تحركات الرباط في اتجاه نيجيريا والكونغو الديمقراطية، تندرج في سياق سياسة المغرب الاستباقية، التي تهدف إلى تحقيق المزيد من تحجيم خصومه، إلى جانب تثمين المكتسبات التي تحققت في الأشهر الماضية، بعد اعتراف واشنطن بسيادته على الصحراء، والتأييد الدولي للتحرك المغربي خلال أزمة معبر الكركرات، وقبلها النجاح الدبلوماسي الذي تحقق بافتتاح عشرات الدول الأفريقية والعربية قنصلياتها في الأقاليم الجنوبية. وشدد أمكور، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، على أن تلك التحركات، خصوصاً في اتجاه شريك استراتيجي بالنسبة للجزائر في القارة الأفريقية، من قبيل نيجيريا، تضيّق من نفوذ الجزائر في الاتحاد الأفريقي، بعد أن بات المغرب، اليوم، هو الأقرب إلى ذلك الشريك.

اعتراف اميركا بمغربية الصحراء سيولّد على القمة (فاضل سنا/ فرانس برس)

الحدث

الاحتجاجات تتصاعد... ومجلس الأمن لا يدين بعد معارضة صينية روسية

انقلاب ميانمار: واشنطن تهدد

يبدو أن الجيش في ميانمار سيواجه مقاومة قوية لانقلابه على سلطة أونغ سان سو تشي، مع تزايد عدد المحتجين ضده، خصوصاً من الأساتذة والطلاب، الذين وجهوا، عبر التحية بالأصابع الثلاثة، رسالة إلى استعدادهم لمقاومة الانقلاب، في الوقت الذي رفعت واشنطن من مستوى تهديدها، مطالبة الانقلابيين بالتخلي عن السلطة

لم يابه الانقلابيون العسكريون في ميانمار بكل التهديدات الدولية وتزايد أعداد المحتجين في البلاد ضدهم، مواصلين عمليات اعتقال القيادات في حزب «الرابطة الوطنية الديمقراطية» الحاكم سابقاً. وفي حين دعا الرئيس الأميركي جو بايدن الجنرالات الانقلابيين إلى «التخلي عن السلطة»، فيما تفكر إدارته في فرض «عقوبات محدّدة» على بعض العسكريين، أتى موقف مجلس الأمن الدولي أقلّ حدّة، إذ لم يصف ما حصل في ميانمار بالانقلاب.

وأصبح العضو البارز في «الرابطة الوطنية الديمقراطية» وين هتين أحدث سياسي يتم القبض عليه، منذ الانقلاب الإثنين الماضي. ويُعد هتين من المقربين منذ فترة طويلة لـ«مستشارة الدولة» أونغ سان سو تشي، وقد دعا علناً، الإثنين الماضي، إلى العصيان المدني ضد انقلاب العسكر. وقال وين هتين، للقسم الناطق بلغة ميانمار في راديو «بي بي سي» البريطاني خلال اتصال هاتفي أمس، إنه محتجز بتهمة التحريض على الفتنة، والتي تصل عقوبتها القصوى إلى السجن المؤبد. وأضاف «إنهم لا يحبون ما كنت أتحدث عنه. إنهم يخشون ما أقوله».

وأوضح المتحدث باسم «الرابطة» كي تو، أمس الجمعة على صفحته على موقع «فيسبوك»، إنه ألقي القبض على وين هتين في منزله في يانغون، واقتيد إلى العاصمة نايبيداو. وطبقاً لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، وهي منظمة غير حكومية تتّخذ من رانغون مقرّاً لها، فقد احتجز الجيش ما لا يقل عن 133 مسؤولاً أو مشرعاً، و14 ناشطاً من المجتمع المدني، على خلفية استيلائه على السلطة الإثنين الماضي.

وعلى الرغم من حجب الحكومة العسكرية، أمس الأول، الوصول إلى «فيسبوك» في محاولة واضحة لإحباط تنظيم احتجاجات، فإن علامات المقاومة للانقلاب تتزايد. وتجمّع المئات من الأساتذة والطلاب، أمس الجمعة، أمام جامعة في رانغون، في أكبر تظاهرة حتى اليوم منذ الانقلاب. وأدى المتظاهرون التحية بالأصابع الثلاثة، في خطوة تدل على المقاومة استخدمتها حركات مؤيدة للديمقراطية، خصوصاً في تايلاند. وغنوا نشيداً قديماً اشتهر أثناء انتفاضة العام 1988 التي قمعها الجيش بعنف، وهتفوا بشعارات مؤيدة لسو تشي، التي أعلن حزبها، أمس الجمعة، أنها «قيد الإقامة الجبرية» في العاصمة وهي «بصحة جيدة». وقال أستاذ التاريخ وين وين ساو، لوكالة «فرانس برس»: «طالما سيبقون (العسكر) في الحكم، لن نأتي للعمل. إذا فعل كل الناس ذلك، فإن نظامهم لن يصمد». وكذلك توقف موظفون في وزارات عدة في العاصمة عن العمل بشكل مؤقت، ولفوا رؤوسهم بعصابات باللون الأحمر الذي يرمز إلى حزب «الرابطة الوطنية الديمقراطية». وكان سكان رانغون أطلقوا، الخميس الماضي، أبواق السيارات وطرقوا على أواني الطبخ لليلة الثالثة على التوالي «لطرد الشياطين» العسكريين. وكان العاملون الطبيون أعلنوا أنهم لن يعملوا في الحكومة العسكرية، فيما ظهرت رسوم غرافيتي مناهضة للانقلاب في يانغون بالإضافة إلى احتجاجات سريعة في الشوارع. واحتج نحو 20 شخصاً خارج كلية الطب في ماندالاي، الخميس الماضي، فيما تم القبض على ثلاثة أشخاص هناك. وذكرت منشورات على موقع «تويتر» إنه تم اعتقال أشخاص بسبب احتجاجات في يانغون أيضاً. واستخدم كثيرون وسم «قلب وصوت ميانمار» و«احترموا أصواتنا» ملايين المرات، خصوصاً من قبل العديد من المشاهير.

لكنّ للانقلاب أنصاره أيضاً. فقد تجمّع مئات في نايبيداو، أمس الأول، وحملوا لافتات كتب عليها «لم نعد نريد خونة للوطن مباعين لدول أجنبية»، وذلك في أحدث الوقائع التي تهدف إلى إبراز صورة القبول الشعبي للاستيلاء على السلطة.

وانتقد بايدن الانقلاب، ودفع باتجاه عودة الحكومة المنتخبة. وقال بايدن، أمس الجمعة، في وزارة الخارجية في واشنطن، مستخدماً الاسم السابق لميانمار، «يجب على الجيش البورمي التخلي عن السلطة التي استولى عليها، والإفراج عن المدافعين والنشطاء والمسؤولين الذين احتجزهم، ورفع القيود المفروضة على الاتصالات، والامتناع عن استخدام العنف». وأضاف «هناك أمر لا يمكن التشكيك فيه: في ديمقراطية، لا يمكن استخدام العنف ضد إرادة الشعب». وجاءت دعوة بايدن بعد ساعات من إعلان البيت الأبيض عزمه فرض «عقوبات هادفة» على العسكريين الذين يقفون خلف الانقلاب.

وتحدث مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، عبر الهاتف مع سفراء من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تنتمي لها ميانمار. وأعلن سوليفان أن إدارة بايدن تدرس فرض عقوبات على أفراد وكيانات يسيطر عليها الجيش. ولم يتضح مدى فعالية العقوبات، نظراً لأن مصالح قادة ميانمار العسكريين في الخارج محدودة، لكن الجيش له مصالح كبرى في الاقتصاد المحلي، وقد يتكبد خسائر إذا قررت الشركات الأجنبية، التي استثمرت في ميانمار على مدى العقد الماضي، الانسحاب. وشدد مجلس الأمن الدولي، في بيان، على «الحاجة إلى دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية والامتناع عن استخدام العنف، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون». وفي حين وصفت الولايات المتحدة ودول أخرى تصرفات الجيش بأنها انقلاب، فإن بيان مجلس الأمن، الصادر بالإجماع، لم يفعل ذلك. وعارضت الصين وروسيا مثل هذه الإدانة. وفقاً لدبلوماسيين. وقال دبلوماسي إنّه «نصّ أفضل من عدم وجود نص على الإطلاق»، مشيراً إلى أن المفاوضات مع الصين منذ الثلاثاء الماضي كانت صعبة. وقالت بعثة الصين لدى الأمم المتحدة إنّها ساهمت في «تحسين» النص الذي صاغته بريطانيا. ولا تزال بكين الداعم الرئيسي لميانمار في الأمم المتحدة، حيث أحبطت أي مبادرة ضدّ الجيش خلال أزمة مسلمي الروهينغا.

واستولى الجيش على السلطة قبل فترة وجيزة من انعقاد جلسة جديدة للبرلمان الإثنين الماضي، معلناً أن أفعاله قانونية ودستورية، لأن حكومة سو تشي رفضت معالجة مخالفات التصويت. لكن لجنة الانتخابات الحكومية دحضت مزاعم المخالفات، وأكدت فوز حزب سو تشي. ووضع الجيش جميع سلطات الدولة في أيدي المجلس العسكري، بما في ذلك المهام التشريعية، خلال حالة طوارئ تستمر لمدة عام واحد. كما شكل لجنة انتخابات جديدة للتحقيق في مزاعمه بشأن مخالفات التصويت، وإجراء انتخابات جديدة في نهاية حالة الطوارئ وتسليم السلطة للفائز. (فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

غنى المئات نشيداً قديماً اشتهر أثناء انتفاضة 1988

بايدن: يجب على الجيش التخلي عن السلطة التي استولى عليها

تجمّع مئات الأساتذة والطلاب أمام جامعة في رانغون أمس (Getty)

دعوة «آسيان» للتحرك

اعلنت ماليزيا واندونيسيا، امس الجمعة، انهما ستطلبان من وزراء خارجية دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) عقد اجتماع لمناقشة الوضع في ميانمار. وبعد اجتماع مع رئيس الوزراء الماليزي محيي الدين ياسين، قال الرئيس الاندونيسي جوكو ويدودو انه تم تكليف وزيري خارجية البلدين بالتحدث الى بروناي، الرئيس الحالي للرابطة، للترتيب للاجتماع. ووصف محيي الدين الانقلاب بانه «خطوة الى الوراء في مسيرة الديمقراطية في ميانمار».

رصد

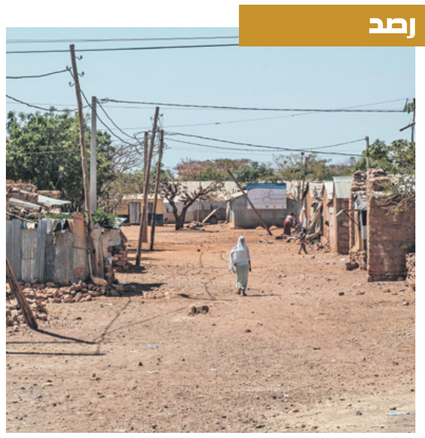

يعيش 5 آلاف لاجئ ظروفاً مزرية من دون ماء وطعام في بلدة شاير (فرانس برس)

الجوع يهدد إقليم تيغراي المحاصر

أعلنت الأمم المتحدة في تقرير جديد، مساء الخميس، أن حياة المدنيين في إقليم تيغراي المحاصر في إثيوبيا أصبحت «مقلقة للغاية» مع تزايد الجوع، واستمرار القتال، الذي يشكّل عقبة أمام وصول المساعدات إلى ملايين الأشخاص. وتطرق تقرير «شبكة أنظمة الإنذار المبكر من المجاعة»، التي تمولها وتديرها الولايات المتحدة إلى وضع سكان الإقليم، البالغ عددهم 6 ملايين نسمة، إذ يُمنع الصحافيون من الدخول إلى المنطقة، فضلاً عن أن الاتصالات غير منتظمة، والعديد من عمال الإغاثة يكافحون للحصول على إذن للدخول. وتضمن التقرير خريطة تظهر معظم إقليم تيغراي، والتي تم وضع علامة عليها على أنها «يتعذّر الوصول إليها» للعاملين في المجال الإنساني. وذكر التقرير أن الوضع الأمني لا يزال «متقلباً وغير متوقع»، بعد أكثر من شهرين من إعلان حكومة أبي أحمد انتصارها في الصراع الذي نشب لنحو شهر كامل في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وأشار إلى أن المساعدات المقدمة لا تزال «غير كافية بشكل كبير»، مع وصول محدود منها إلى سكان الريف، في مناطق متفرعة خارج الطرق الرئيسية، حتى مع إعلان الحكومة الإثيوبية أنه تم الوصول بالمساعدات إلى أكثر من مليون شخص في تيغراي. وأفاد بعض عمال الإغاثة بأنهم اضطروا إلى التفاوض مع مجموعة من الجهات المسلحة، بما في ذلك إريتريون. وأضافوا أن معدلات سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء الإقليم ترتفع بشدة، ولا يمكن الوصول سوى إلى 9 منشآت من أصل 920 منشأة لعلاج سوء التغذية في تيغراي.

وأصبح الجوع مصدر قلق كبير، فقد كشف التقرير أنه «من المتوقع أن تكون العديد من الأسر قد استنفدت بالفعل مخزونها الغذائي، أو من المتوقع أن تستنفد مخزوناتها الغذائية في الشهرين المقبلين». وأضاف أن أجزاء أخرى من وسط وشرق تيغراي ستدخل على الأرجح المرحلة الطارئة الرابعة، وهي خطوة أقل من المجاعة، في الأسابيع المقبلة.

وبالنسبة إلى الوضع الصحي، فقد أفاد تقرير الأمم المتحدة بأنّ الرعاية الصحية في المنطقة «محدودة بشكل مثير للقلق»، إذ تعمل ثلاثة مستشفيات فقط من أصل 11 مستشفى في تيغراي، ونحو 80 في المائة من المراكز الصحية لا تعمل أو لا يمكن الوصول إليها. وقال عمال إغاثة إن العديد من المراكز الصحية تعرضت للنهب أو نيران المدفعية أو دمرت.

مع العلم أنه تم تدمير أجزاء كبيرة من معسكرين كانا يستضيفان في السابق الآف اللاجئين من إريتريا المجاورة بشكل منهجي، وفقاً لتحليل صور الأقمار الصناعية من قبل منظمة «دي إكس أوين نيتورك» غير الربحية، ومقرها بريطانيا. وتطرق تقرير الأمم المتحدة إلى موضوع 5 آلاف لاجئ شقّوا طريقهم إلى بلدة شاير، وهم «يعيشون في ظروف مزرية، وينام كثير منهم في حقل مفتوح على مشارف البلدة، من دون ماء ولا طعام». وسبق للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي أن حثّ إثيوبيا خلال زيارة إليها هذا الأسبوع على السماح بوصول محققين مستقلين للتحقيق في موضوع انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، ووصف الوضع العام في تيغراي بأنه «خطير للغاية». (أسوشييتد برس)

شرق غرب

ألمانيا ترحب ببقاء القواعد الأميركية

رحبت الحكومة الألمانية، أمس الجمعة، بقرار الرئيس الأميركي جو بايدن إبقاء قواعد عسكرية أميركية على أراضيها، وتعليق خطة خفض عديد القوات الأميركية في ألمانيا. واعتبر المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفان زايبرت، أن هذا القرار «سيخدم مصالح الطرفين»، مضيفاً «كنا دائماً على قناعة بأن القوات الأميركية المتمركزة هنا في ألمانيا، تخدم الأمن في أوروبا وعبر ضفتي الأطلسي». (رويترز)

بريطانيا طردت 3 جواسيس صينيين

ذكر تقرير لصحيفة «ذا تليغراف» البريطانية، أول من أمس الخميس، أن المملكة المتحدة طردت العام الماضي 3 جواسيس صينيين دخلوا البلاد بتأشيرات صحافية. وقال التقرير، نقلاً عن مصدر حكومي بريطاني، إن 3 ضباط استخبارات يعملون لحساب وزارة أمن الدولة الصينية، زعموا أنهم يعملون لصالح 3 وكالات أنباء صينية مختلفة، موضحاً أن «جهاز الاستخبارات الداخلية (إم آي 5) كشف هوياتهم الحقيقية، وأجبروا على العودة إلى الصين». (رويترز)

تايوان تدين «الطبيعة الشريرة» لبكين

اتهمت تايوان، أمس الجمعة، بكين، بالضغط على غويانا، للتخلي عن اتفاقها الموقع مع تايبيه لفتح مكتب تجاري في الجزيرة، معتبرة أن ذلك يشكل دليلاً على «الطبيعة الشريرة» للحكومة الصينية. وأدانت وزارة الخارجية التايوانية في بيان قيام الحكومة الصينية «بترهيبها وقمعها مرة أخرى على الساحة الدولية»، مضيفة أن بكين «تقول شيئاً، وتفعل شيئاً آخر، وهذا لا يؤكد سوى طبيعتها ولا يؤدي سوى إلى مزيد من البعد بين المعسكرين». (فرانس برس)

توتر أميركي - صيني في البحر الجنوبي

طلبت البحرية الصينية، أمس الجمعة، من سفينة حربية أميركية مغادرة منطقة متنازع عليها في بحر الصين، في أول توتر من نوعه بين الطرفين منذ تنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة. وقال الجيش الصيني إن السفينة الأميركية «يو إس إس جون ماكين» الحربية «دخلت إلى المياه الإقليمية لجزر شيشا (جزر باراسيل) بدون إذن»، مضيفاً أن «القوات البحرية والجوية أصدرت أمراً لها بمغادرة المنطقة». وندد البيان بـ«خرق الولايات المتحدة السيادة الصينية بشكل خطير وتهديدها للسلم الإقليمي». (فرانس برس)

نيجيريا: هجمات إرهابية تشرد الآلاف

شردت هجمات شنّها أخيراً مسلحون مجهولون، الآف السكان في ولاية بورنو شمال شرقي نيجيريا. وقال المتحدث باسم قيادة شرطة ولاية يوبي، دنجس عبد الكريم، أول من أمس الخميس، إن «المسلحين أجبروا سكان 4 مناطق حكومية محلية في بورنو، هي جوبيو وماجوميري وكاجا وكوندوغا، على الفرار إلى ولاية يوبي»، محدداً أكثر من ألفي مهاجر حتى الآن، بينما يستمر تدفق النازحين. (الأناضول)

متابعة

ترامب لن يشهد في قضية عزله: إنهاء المحاكمة سريعاً؟

رفض الرئيس السابق دونالد ترامب الإدلاء بشهادته في قضية عزله الثانية في الكونغرس، ما قد يؤدي إلى الإسراع في إنهاء المحاكمة في مجلس الشيوخ

رفض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أول من أمس الخميس، الإدلاء بشهادته في مجلس الشيوخ، في إطار محاكمته الثانية بقضية التحريض على التمرد، والمرتبطة باقتحام مناصريه مقر الكابيتول في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، ما أدّى إلى مقتل 5 أشخاص. وربط فريق ترامب الرفض بعدم دستورية محاكمة رئيس سابق، رغم أنها مسألة لم يلحظها الدستور، وإن معظم الخبراء القانونيين لا يجدون مانعاً فيها، خصوصاً أن القضية فُتحت حين كان ترامب لا يزال في السلطة. وجاء الرفض رداً على طلب فريق الادعاء الديمقراطي شهادة ترامب، خلال المحاكمة التي تبدأ في 9 فبراير/ شباط الحالي، والتي لم يتحدد شكلها ومداها بعد، وما إذا كانت ستتضمّن مقابلات مع شهود. ويأتي رفض ترامب، وحجته في ذلك، كصدى لما يردده عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، الذين باءت محاولتهم لتجنّب حصول المحاكمة بالفشل، حين استخدموا الذريعة ذاتها.

وطلب فريق الادعاء الديمقراطي في الكونغرس، أول من أمس، من ترامب الإدلاء بشهادته «تحت القسم» في محاكمة الموجهة ذاتها، رفض جمهوريون في الكونغرس ما رأوا فيه محاولة ضغط على الرئيس السابق للإدلاء بشهادته، وضعها السيناتور لينديسي غراهام، حليف ترامب، في إطار «الحيلة السياسية».

وكان ترامب قد حوكم أمام مجلس الشيوخ للمرة الأولى خلال ولايته عام 2019، بتهمتي «استغلال السلطة» و«عرقلة عمل الكونغرس»، بسبب ممارسته الضغط على أوكرانيا لفتح تحقيق بشأن نجل بايدن، هانتر. ولم يحضر الرئيس الجمهوري حينها تلك المحاكمة، التي سرعان ما برّأه فيها مجلس الشيوخ الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون. ورغم أن الديمقراطيين باتوا حالياً يسيطرون على المجلس، إلا أنه سيكون من الصعب جداً جمع عدد كافٍ من الجمهوريين لبلوغ الحدّ المطلوب لعزل ترامب، أي 67 سيناتوراً من أصل 100. أما إذا أدين ترامب، فإن بإمكان مجلس الشيوخ عقد جلسة تصويت ثانية، لحرمانه من السعي لولاية رئاسية ثانية.

وعلى الرغم من عدم قدرة فريق الادعاء، المؤلف من نواب ديمقراطيين، على إجبار الرئيس السابق على الشهادة تحت القسم في الكونغرس، إلا أن الطلب يظلّ ضمن جهود هذا الفريق لضمان تسجيل أحداث 6 يناير في ذاكرة الكونغرس، وللتاريخ، وتسليط الضوء على خطورتها. وبإمكان الديمقراطيين استغلال رفض ترامب تقديم شهادته، لإبراز محاولته تجنب تحمل المسؤولية في الأحداث العنيفة التي وقعت في ذلك اليوم. لكن بما أن مجلس النواب لم يطلب في قرار المحاكمة شهادة ترامب، فلم يعد يحقّ له فعل ذلك اليوم، بل أصبح ذلك في يد «الشيوخ».

ويملك هذا المجلس الحق في استدعاء الشهود، بمن فيهم ترامب، لكن أعضاء فيه من الحزبين أبدوا تردداً أول من أمس، تجاه هذه الخطوة، ما يشير إلى إمكانية أن تحصل محاكمة ترامب بطريقة سريعة وعاجلة مع استبعاد الأدلة. ورأى السيناتور الديمقراطي كريس كونز أنه سيكون «أمراً فظيعاً على ترامب» الإدلاء بشهادته. كذلك اعتبر زميله الديمقراطي ريتشارد بلومنتال، أن أقوال الرئيس السابق قبل الاقتحام وبعده هي «الدليل الأقوى» لإدانته. أما غراهام، فشدد على أن الديمقراطيين لم يستدعوا ترامب للشهادة، قبل تصويتهم على قرار محاكمته، في 13 يناير/ كانون الثاني الماضي. في ظلّ ذلك، ليس معروفاً ما إذا كان فريق الادعاء سيستدعي شهوداً للمحاكمة، إذ إن الحزبين في «الشيوخ» يرون في ذلك إطالة لأمد المحاكمة، ما قد يؤثر على أجندة الرئيس جو بايدن. (العربي الجديد، فرانس برس)

تردّدَ في مجلس الشيوخ من كلا الحزبين بالضغط على ترامب

يحاجج ترامب بأن محاكمته غير دستورية (الكسيس إدلمان/ فرانس برس)

الحدث

بدايات تعاون روسي ـ أوروبي

شرّعت الأبواب الإيجابية عن لقاح «سبوتنيك ـ في» الروسي ضد كورونا، الباب أمام تعاون أوروبي ـ روسي مشترك، رغم تشدد الأوروبيين في موضوع اليكسي نافالني

أكد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل من موسكو، أمس الجمعة، أن العلاقات مع روسيا «في أدنى مستوياتها» على خلفية تسميم المعارض الأبرز للكرملين اليكسي نافالني واعتقاله، مشيراً في الوقت نفسه إلى رغبة مشتركة بالتعاون. وأتت الزيارة مع خضوع نافالني للمحاكمة، اعتباراً من الجمعة، في قضية تشهير يواجه فيها عقوبة السجن، بعد أيام من إدانته بالسجن لقرابة ثلاث سنوات في عقوبة دانتها الدول الغربية. وقال بوريل أمام نظيره الروسي سيرغي لافروف: «من المؤكد أن علاقاتنا متوترة بشدة، وقضية نافالني جعلتها في أدنى مستوياتها». وأضاف أنه على الرغم من الخلافات «هناك مسائل يمكننا وعلينا العمل معاً بشأنها»، مشيراً خصوصاً إلى «الثقافة والأبحاث وكورونا والمناخ». لكنه لفت أيضاً إلى أن «دولة القانون وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والحريات السياسية، تبقى أساسية لمستقبلنا المشترك».

وكرّر بوريل «الدعوة إلى الإفراج (عن نافالني) وإلى إطلاق تحقيق حيادي بشأن تسميمه». ورغم هذا الخلاف العميق بالإضافة إلى خلافات أخرى حول ملفات أوكرانيا وسورية وليبيا، أعرب الدبلوماسيان عن أملهما في العمل معاً في مجالات أخرى، خصوصاً بشأن اللقاح الروسي ضد فيروس كورونا «سبوتنيك ـ في». ووصف بوريل اللقاح الروسي بأنه «بشرى سارة للبشرية»، بعدما نشرت مجلة «ذي لانسيت» الطبية المتخصصة خلاصات إيجابية حوله. وأعرب عن أمله في أن «تتمكن الوكالة الأوروبية للأدوية من ترخيص» اللقاح، من جهته، قال لافروف: «أيدينا استعدادنا للتعاون بشكل براغماتي، حيث توجد مصلحة مشتركة وحيث يكون ذلك مفيداً لكلا الطرفين». وأشار إلى أنه يجري «اتصالات» في مسألة اللقاح مع أوروبا والولايات المتحدة.

في سياق آخر، دان الكرملين، أمس، خطاب الرئيس الأميركي جو بايدن، معتبراً أنه «عدائي جداً»، غداة تصريحات شديدة اللهجة حيال روسيا أدلى بها بايدن، داعياً إلى الإفراج عن المعارض اليكسي نافالني. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، خلال مؤتمر صحافي عبر الهاتف: «إنه خطاب عدائي جداً وغير بناء، نأسف له». وأضاف أن «ملاحظات الإنذار» في تصريحات بايدن الأخيرة أمر غير مقبول تماماً. وأوضح أن «ملاحظات، نوع من الإنذار، ليست مقبولة بالنسبة لنا. لقد قلنا إننا لا ننوي الإصغاء لأي تصريحات من هذا النوع، أو لأي بيانات توجيه». لكنه اعرب عن أمله في إبقاء «أساس للتعاون، رغم الكمّ الهائل من الخلافات والاختلافات حول مسائل أساسية». وتبنى بايدن، في تصريحات أدلى بها مساء أول من أمس الخميس من وزارة الخارجية، حيال روسيا لهجة أكثر حزماً بكثير من سلفه دونالد ترامب. وقال إنه أكد لنظيره الروسي فلاديمير بوتين أن «الزمن الذي كانت تخضع فيه الولايات المتحدة لأفعال روسيا العدوانية قد ولّى» وأن إدارته ستعمل لمكافحة «رغبة روسيا في إضعاف ديمقراطيتنا».

من جهة أخرى، أفادت وزارة الخارجية الروسية، في بيان، بأن الوزير سيرغي لافروف أجرى، مساء الخميس، محادثات هاتفية مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن. وبصدد قضية نافالني، التي تطرق إليها بلينكن، أكد لافروف بوضوح ضرورة احترام قوانين روسيا ونظامها القضائي. وتطرق لافروف إلى ما وصفه «قضايا اضطهاد أشخاص مشاركين في الاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة»، التي جرت في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، داعياً إلى ضمان الشفافية في العمليات القضائية ذات الصلة. وأكد لافروف أن «الجانب الروسي متفق على العمل المشترك على تطبيع الدائرة الكاملة للعلاقات الثنائية بناء على الاحترام المتبادل وتوازن المصالح». (العربي الجديد، فرانس برس)

لافروف وبوريل في موسكو أمس (الأناضول)

لا موقف واضحاً لإدارة بايدن

النظام والجولاني يجسان نبض واشنطن

يحاول رئيس النظام السوري بشار الأسد إعادة التواصل مع إدارة جو بايدن، فيما كانت «هيئة تحرير الشام» تبعث برسائل إلى الإدارة الجديدة

عماد كركص

في ظل عدم وضوح سياسة الإدارة الأميركية الجديدة حيال القضية السورية، إذ غاب الملف السوري عن تصريحات الرئيس جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، خلال الحملة الانتخابية وحتى اليوم، تبرز رسائل توجهها أطراف مختلفة في الصراع باتجاه واشنطن. وفي هذا الإطار، وجّه النظام السوري مؤشرات لإمكانية التعاطي مع إدارة بايدن، لكن ضمن شروط، حددها من خلال بعثته الدائمة في الأمم المتحدة. على طرف آخر، تلقت إدارة بايدن نصائح من «مجموعة الأزمات الدولية»، بإعادة النظر في تصنيف «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) كمنظمة إرهابية، وذلك بعد ظهور قائدها أبو محمد الجولاني بحلة جديدة «عصرية» لدى استقباله الصحافي الأميركي مارتن سميث في إدلب، أراد من خلالها الجولاني إيصال رسالة باتخاذه، مع تنظيمه، طريقاً بعيداً عن التشدد وأكثر تقرباً من الانفتاح على الغرب والمجتمع الدولي.

ونقلت مجلة «نيوزويك» الأميركية، في عددها الصادر أول من أمس، عن البعثة الدائمة للنظام لدى الأمم المتحدة، أن «سورية (النظام) مستعدة للتعامل مع إدارة جو بايدن إذا تراجعت عن سياسات أسلافها في سورية»، مشيرة إلى أن مثل هذا التراجع سيشمل وقف التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، وسحب القوات الأميركية المنتشرة من دون إذن دمشق، ووقف استغلال موارد النفط والغاز. كما طالبت بأن تشمل أيضاً إنهاء المساعدة لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، فضلاً عن وقف مساعدة الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية المنخرطة في الحرب. ولفتت البعثة إلى أن «سبب الخلافات القائمة مع الولايات المتحدة هي سياسات الإدارات الأميركية السابقة، من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، واحتلال أراض سورية، وسرقة مواردها الطبيعية، ودعم الميليشيات الانفصالية والمسلحة وكيانات إرهابية»، مشيرة إلى أنه في حالة تلبية هذه الشروط، ستنظر دمشق في إعادة العلاقات مع واشنطن. كما أوضحت أنه «في حال استعداد الإدارة الأميركية للتخلي عن هذه السياسات، فإن سورية لا تعترض على الاتصالات الهادفة، بعيداً عن الشروط التي كانت الإدارة السابقة تحاول فرضها في ما يتعلق بالوضع في سورية والمنطقة».

ويبدو أن نظام بشار الأسد يحاول إعادة التواصل مع أميركا بعد تغيير الإدارة، التي أعلنت عن نيّتها بحث العودة للعمل بالاتفاق النووي مع إيران. وباتت دمشق تدرس جدياً سلوك هذا الطريق لتحسين علاقاتها مع واشنطن، بالاستفادة من الشروط الإيرانية لإعادة الاتفاق إلى حيز التنفيذ، بما قد يتضمنه من علاقة طهران مع النظام، وحل مشكلة انتشار قواتها ومليشياتها في سورية. غير أن إدارة بايدن لم تعط إشارات واضحة، لا نحو النظام أو المعارضة، أو باقي الأطراف لإمكانية التعامل مع أي منها. ولا يزال تعاطيها مع القضية السورية ضعيفاً، لا سيما أن الإدارة لم تقم إلى الآن بتعيين مبعوث أميركي خاص إلى سورية خلفاً للسابق جويل ريبرون. وحضرت القضية السورية في تصريحات للمتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس حول التفكير الحالي لإدارة بايدن بشأن سورية، قبل الذكرى العاشرة للحرب. وقال برايس، في مؤتمر صحافي يوم الثلاثاء الماضي، «سنجدد جهود الولايات المتحدة للترويج لتسوية سياسية لإنهاء الحرب الأهلية السورية، بالتشاور الوثيق مع حلفائنا وشركائنا والأمم المتحدة».

من جهة أخرى، يشكّل عدم وضوح موقف إدارة بايدن من الأزمة السورية، منطلقاً حتى للتنظيمات التي تصنفها واشنطن إرهابية، لتصور آلية يتم اعتمادها ومشاركتها في العملية السياسية، من خلال إعادة تقييم أدائها واعتمادها من قبل إدارة بايدن، أو الإدارة في واشنطن بشكل عام. ولم يشكل ظهور أبو محمد الجولاني، زعيم «هيئة تحرير الشام»، بحلة جديدة، بعيدة كل البعد عن زي الإسلاميين المتشددين، المبادرة الأولى لتقديم أوراق اعتماده حول إمكانية تغيير أفكار ومنهجية تنظيمه ليكون مقبولاً من الفاعلين الدوليين في الأزمة السورية.

وعلى ذلك، جاءت نصائح «مجموعة الأزمات الدولية»، وهي منظمة غير حكومية مقرها بروكسل، لإدارة بايدن، حول إعادة النظر بتصنيف «هيئة تحرير الشام» كمجموعة إرهابية، وذلك من خلال «تقدير موقف» أصدرته المجموعة، يوم الأربعاء الماضي. وقالت إنه «إذا كانت إدارة بايدن تسعى إلى تصحيح السياسة الخارجية المفرطة في استخدام القوة العسكرية التي تنتهجها واشنطن، فإن هناك فرصة لإعادة تعريف استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب تكمن في إدلب، وهي المنطقة التي وصفها مسؤولون أميركيون ذات يوم بأنها أكبر ملاذ آمن لتنظيم القاعدة منذ 11 سبتمبر/أيلول (2001). ولم تعد المحافظة السورية الشمالية الغربية كذلك». وأشارت إلى أن «إدلب تبقى ملجأ مزدحماً لثلاثة ملايين مدني، وموقع كارثة إنسانية محتملة تلوح في الأفق ومعقلا أخيرا للجماعات الثورية السورية. كما أن مصيرها قد يكون محورياً لمستقبل وسياسة الولايات المتحدة تجاه التشدد الإسلامي في المنطقة».

يطالب النظام بإخراج القوات الأميركية من سورية (دليل سليمان/ فرانس برس)

وضع النظام السوري شروطاً لإعادة العلاقات مع واشنطن

ونبهت المجموعة إلى أن «علاقة هيئة تحرير الشام، وهي الجماعة المتمردة الأكثر هيمنة في إدلب، انكسرت مع شبكات الجماعات الجهادية، وتسعى الآن إلى الدخول في مجال المشاركة السياسية بشأن مستقبل سورية. من الناحية النظرية، ينبغي أن تتيح هذه الوقائع فرصاً لتجنب تجدد العنف». وأكدت أنه «من الناحية العملية، يشكل استمرار وضع هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية (كما صنفتها الولايات المتحدة وروسيا ومجلس الأمن الدولي وتركيا) عقبة رئيسية، وله تأثير مخيف على الدعم الغربي لتوفير الخدمات الأساسية في إدلب، ما يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية. كما منعت إجراء مناقشات مع هيئة تحرير الشام نفسها حول سلوكها ومستقبل الأراضي التي تسيطر عليها، حيث تتجنب الدول الغربية والأمم المتحدة الاتصال مع الهيئة تماماً، في حين تقصر تركيا نفسها على الحد الأدنى اللازم لتسهيل وجودها العسكري في إدلب»، موضحة أن «غياب هذا التواصل يقوض وقف إطلاق النار ويوقف القوى الخارجية عن الضغط على الهيئة لاتخاذ المزيد من الخطوات البناءة».

ورأت المجموعة أن «هناك حاجة ملحّة إلى أفكار خلاقة لكيفية الحفاظ على هذه الهدنة الهشة، من خلال إيجاد جواب مباشر بشأن وضع الهيئة. ومع ذلك، من الصعب تصور أن تنبع هذه الأفكار من الأطراف الفاعلة في شمال غرب سورية»، بالإشارة إلى أن أنقرة مترددة في الانخراط دبلوماسياً مع «هيئة تحرير الشام» بسبب غياب الدعم الدولي، في حين تفضّل موسكو ودمشق انتصاراً عسكرياً صريحاً على «الهيئة». وفي خضم ذلك تقدّم «تحرير الشام» نفسها على أنها تدافع عن إدلب من أي تقدم آخر للنظام. وبناء على ذلك ترى المجموعة بأن هناك فراغاً سياسياً، وواشنطن الآن في وضع جيد لملء هذا الفراغ، موضحة أنه «يجب على إدارة بايدن أن تعمل مع الحلفاء الأوروبيين وتركيا للضغط على هيئة تحرير الشام من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تعالج المخاوف المحلية والدولية الرئيسية، وتحديد معايير واضحة (إذا تم الوفاء بها) يمكن أن تمكن هيئة تحرير الشام من التخلص من علامتها الإرهابية».

وبعد انتشار صورة الجولاني، قبل أيام مع صحافي أميركي، عبّرت «الهيئة» صراحة، في تصريح عبر مكتبها للعلاقات الإعلامية، عن اعتقادها بأنه «من الواجب علينا كسر العزلة، وإبلاغ واقعنا بكل السبل الشرعية المتاحة، وإيصال ذلك إلى شعوب الإقليم والعالم، بما يساهم في تحقيق المصلحة ودفع المفسدة لثورتنا المباركة». على صعيد الأطراف الأخرى المتحكمة في الأرض، فليس هناك مخاوف كردية كبيرة من جهة الإدارة الأميركية الجديدة، في ظل الإجماع الأميركي، على دعم الأكراد شمال شرق سورية. في حين تبقى المعارضة المتمثلة بالائتلاف الوطني السوري والمقربة من أنقرة، مشتتة، من دون أن تقدم موقفاً حقيقياً للإدارة الأميركية الحالية. وتكمن أبرز مخاوفها في تخفيف إدارة بايدن لمفاعيل عقوبات «قانون قيصر»، وتعيين مسؤول جديد عن الملف السوري في البيت الأبيض أو الخارجية غير منسجم مع أفكارها وتطلعاتها، بعد خسارتها لأبرز أصدقائها من المبعوثين الأميركيين إلى سورية، بعد انتهاء خدمة جويل ريبرون.